

The Use of Artificial Intelligence in Criminal Justice: An Analytical Study in Light of Fair Trial Guarantees

Mohammed Jalal Isleem^{1,*}

(Type: Full Article). Received: 3rd Apr. 2025, Accepted: 4th May. 2025, Published: 1st Feb. 2026,
DOI: <https://doi.org/10.35552/anujrle.2.1.2490>

Abstract: Objective: This study aims to analyze the compatibility of using Artificial Intelligence (AI) in criminal justice with fair trial guarantees, considering the growing reliance on smart technologies in judicial systems and the accompanying legal and ethical challenges. **Methodology:** The study adopts analytical and comparative methodologies, examining relevant legal texts and international experiences, while assessing the current Palestinian legal framework concerning the use of AI in the judiciary. **Key Findings:** The findings indicate that AI can enhance the efficiency of the criminal justice system; however, it raises serious concerns regarding judicial impartiality, the right to defense, data privacy, and accountability for judicial decisions. The study also reveals a lack of a specific legal framework regulating AI use in the Palestinian judiciary. **Conclusions:** The study concludes that there is an urgent need for a clear legislative and regulatory framework to govern the judicial application of AI, ensuring the protection of constitutional guarantees and the integrity of criminal justice. **Recommendations:** The study recommends amending relevant Palestinian laws, establishing strict legal standards for the use of AI in the judiciary, creating an independent national oversight body, and promoting international cooperation to develop unified legal and ethical standards in this domain.

Keywords: Artificial Intelligence, Criminal Justice, Fair Trial Guarantees, Judicial Impartiality, Legal Responsibility, Palestinian Judicial System.

استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي: دراسة تحليلية في ضوء ضمانات المحاكمة العادلة

محمد جلال اسليم^{1,*}

تاريخ التسليم: (2025/4/3)، تاريخ القبول: (2025/5/4)، تاريخ النشر: (2026/2/1)

الملخص: الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى توافق استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي مع ضمانات المحاكمة العادلة، في ظل التوسع المتزايد في الاعتماد على التقنيات الذكية داخل منظومة العدالة الجنائية، وما يرافقه من تحديات قانونية وأخلاقية. **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن، من خلال دراسة النصوص القانونية ذات الصلة وتحليل التجارب الدولية في هذا المجال، إلى جانب تقييم الوضع القانوني الفلسطيني المتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي. **أهم النتائج:** أظهرت الدراسة أن للذكاء الاصطناعي دوراً في تعزيز كفاءة النظام القضائي الجنائي، إلا أنه يثير تحديات تمس الحياد القضائي، وحق الدفاع، وخصوصية البيانات، والمساءلة عن القرارات القضائية. كما كشفت النتائج عن غياب تنظيم قانوني فلسطيني خاص بهذا المجال. **الاستنتاجات:** خلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لوضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، بما يضمن حماية الضمانات الدستورية وتحقيق العدالة الجنائية. **التوصيات:** توصي الدراسة بضرورة تعديل القوانين الفلسطينية ذات الصلة، ووضع ضوابط قانونية صارمة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي قضائياً، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة للرقابة، مع تعزيز التعاون الدولي لتطوير معايير قانونية وأخلاقية موحدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، القضاء الجنائي، ضمانات المحاكمة العادلة، الحياد القضائي، المسؤولية القانونية، النظام القضائي الفلسطيني.

1. The International Committee for the Support of the Rights of the Palestinian People (Hashed), Gaza, Palestine.

* Corresponding author email: mohammadesleem2@gmail.com

1 الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد"، غزة، فلسطين.
* الباحث المراسل: mohammadesleem2@gmail.com

المقدمة

تمهيد عام

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاً تكنولوجياً جذرياً، تجلّى أبرز ملامحه في التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) واستخدامه في مختلف القطاعات، ومن بينها قطاع القضاء. ولم يقتصر تأثير الذكاء الاصطناعي على تسهيل الإجراءات وتحسين الكفاءة، بل امتد إلى مجالات حساسة كالتحقيقات الجنائية، تقييم الأدلة، التنبؤ بارتكاب الجرائم، وحتى المساهمة في صياغة الأحكام القضائية.

ورغم التوجه الرسمي نحو التحول الرقمي في فلسطين، لا تزال المنظومة التشريعية الوطنية تقتصر إلى تنظيم واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، مما يثير تساؤلات جدية تتعلق بمدى التزامه بضمانات المحاكمة العادلة التي يكفلها القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003، وقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، إلى جانب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تتمثل أهم الإشكاليات المثارة في خطر تحييز الخوارزميات، صعوبة مساءلة الأنظمة الذكية، واحتمالات المساس بالحق في الخصوصية والحق في الدفاع، مما قد يؤدي إلى تهديد عدالة المحاكمة ونزاهة القضاء.

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي، وتحليل مدى توافقه مع ضمانات المحاكمة العادلة في التشريع الفلسطيني والمقارن، مع تقديم اقتراحات عملية لضمان التوازن بين توظيف التكنولوجيا الحديثة وحماية الحقوق الأساسية.

المشكلة البحثية وأسئلتها

تتبع أهمية هذه المشكلة من التوتر القائم بين الحاجة إلى التحديث التقني وكفالة مبادئ العدالة الجنائية. وعليه تدور المشكلة الرئيسة لهذا البحث حول التساؤل الآتي: "ما مدى توافق استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي مع ضمانات المحاكمة العادلة، وما هي أبرز التحديات القانونية المرتبطة بذلك؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية:

- ما أبرز مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي؟
- ما أثر الذكاء الاصطناعي على مبدأ الحياد القضائي والحق في الدفاع وسرية الإجراءات؟
- كيف تتعامل التشريعات الوطنية، وخاصة القانون الفلسطيني، مع قضايا الذكاء الاصطناعي في القضاء؟

— ما التحديات القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم؟

— ما السبل القانونية الكفيلة بضمان توافق الذكاء الاصطناعي مع مبادئ العدالة الجنائية؟

أهمية البحث

1. يبحث في التحديات القانونية الجديدة التي فرضها الذكاء الاصطناعي على ضمانات المحاكمة العادلة.
2. يواكب جهود بناء نظام عدالة فلسطيني رقمي يتسق مع مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.
3. يثري الدراسات القانونية الفلسطينية بموضوع حديث يتقاطع مع مجالات القانون الجنائي وحقوق الإنسان والتقنيات الحديثة.

أهداف البحث

1. تحليل أثر الذكاء الاصطناعي على الضمانات القانونية والإجرائية في القضاء الجنائي.
2. تقييم مدى توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع مبدأ الحياد والحق في الدفاع والخصوصية.
3. تقديم مقترحات لتحديث التشريعات الفلسطينية لضمان حماية الحقوق أثناء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المناهج التالية:

- **المنهج التحليلي:** لتحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة.
 - **المنهج المقارن:** لدراسة نماذج تنظيم الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة، فرنسا، الصين، واستخلاص الدروس المستفادة مقارنة بالحالة الفلسطينية بما يساهم في بناء تصور تشريعي فلسطيني متكامل يراعي الخصوصية القانونية الوطنية.
 - **المنهج الوصفي:** لرصد وتوثيق واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي وتحليل أبرز تطبيقاته ومخاطره.
- وقد تم اختيار هذه المناهج لتوفير تحليل قانوني متكامل يمزج بين التأصيل النظري والتطبيق المقارن والواقعي.

خطة البحث

- ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وذلك على النحو الآتي:
- **المبحث الأول:** الإطار النظري والتشريعي للذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي.

– **المبحث الثاني:** تأثير الذكاء الاصطناعي على ضمانات المحاكمة العادلة.

– **المبحث الثالث:** التحديات القانونية والحلول المقترحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي.

المبحث الأول: الإطار النظري والتشريعي للذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي

تمهيد وتقسيم

أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى إدخال الذكاء الاصطناعي في العديد من القطاعات الحيوية، ومنها القضاء الجنائي، حيث استُخدم لتحليل الأدلة، تقييم المخاطر، ودعم اتخاذ القرارات القضائية. ومع أن هذه التقنيات تسهم في تعزيز سرعة الأداء القضائي ودقته، إلا أن استخدامها في المجال الجنائي يثير تحديات قانونية وأخلاقية جوهرية تتعلق بمدى التزامه بضمانات المحاكمة العادلة، مثل الحياد القضائي، الحق في الدفاع، وسرية الإجراءات.

في هذا الإطار، يسعى هذا المبحث إلى رسم تصور نظري وتشريعي شامل لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي، عبر مطلبين رئيسيين:

– **المطلب الأول:** ماهية الذكاء الاصطناعي واستخداماته في القضاء الجنائي.

– **المطلب الثاني:** الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي.

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي واستخداماته في القضاء الجنائي

مع تصاعد التحول الرقمي في المجالات القضائية، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرًا فاعلاً في تطوير أساليب العمل القضائي، وخاصة في القضاء الجنائي. إلا أن فهم طبيعة الذكاء الاصطناعي واستخداماته العملية شرط أساسي لتحليل أثره القانوني على ضمانات المحاكمة العادلة. لذلك، يتناول هذا المطلب تعريف الذكاء الاصطناعي، خصائصه الجوهرية، تطبيقاته القضائية، مع إشارة خاصة إلى واقع استخدامه على الصعيد الوطني الفلسطيني.

تعريف الذكاء الاصطناعي

يُعرّف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence - AI) بأنه مجموعة من الأنظمة البرمجية القادرة على محاكاة القدرات البشرية في التعلم، الاستنتاج، اتخاذ القرار، وحل المشكلات، عبر معالجة ضخمة للبيانات وتحليلها بواسطة تقنيات التعلم الآلي والتعلم العميق (Russell & Norvig, 2020, p. 5).

وقد عرّفته المفوضية الأوروبية بأنه "نظام يعتمد على البرمجيات والآلات يقوم بتحليل بيئته، والتصرف بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، لتحقيق أهداف محددة بناءً على

الاستنتاجات المستخلصة من البيانات (EC, 2021, p. 12).

يتضح من هذه التعاريف أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أدوات تقنية، بل أصبح قوة تحليلية قادرة على التأثير المباشر في صنع القرارات القضائية.

خصائص الذكاء الاصطناعي

تُبرز خصائص الذكاء الاصطناعي سبب اعتماده المتزايد في القضاء الجنائي، ومن أهم هذه الخصائص:

1. **التعلم الذاتي:** تمتلك أنظمة الذكاء الاصطناعي القدرة على تحسين أدائها بناءً على تراكم البيانات والخبرة المكتسبة. (Goodfellow, Bengio, & Courville, 2016, pp. 55-57)

2. **تحليل البيانات الضخمة:** يمكن للأنظمة تحليل قواعد بيانات ضخمة بدقة وسرعة فائقة تفوق القدرات البشرية التقليدية. (Brynjolfsson & McAfee, 2017, p. 122)

3. **الاستقلالية في اتخاذ القرار:** تعتمد الأنظمة على معايير ذاتية لتقييم الوقائع، مما يثير إشكاليات قانونية حول مسؤولية القرار الصادر عنها. (Pasquale, F, 2020, p. 83)

4. **الاستجابة الديناميكية للمتغيرات:** قادرة على التكيف السريع مع المعطيات القضائية الجديدة مما يزيد من مرونتها القضائية. (Mittelstadt, 2019, p. 212)

رغم مزايا هذه الخصائص، إلا أنها قد تتركس مخاطر تهدد مبدأ الحياد القضائي، خصوصاً في حال وجود تحيزات ضمنية في البيانات التدريبية.

أبرز استخدامات الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي (دولياً وعربياً)

اتسع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي عالمياً وعربياً، ويمكن رصد أبرز تطبيقاته في النقاط التالية:

1. **تحليل الأدلة الجنائية:** تستخدم أجهزة التحقيق برامج ذكاء اصطناعي لتحليل الأدلة الإلكترونية، مثل تحليل أنماط الاتصال، التعرف على الصور الرقمية، واستخراج الأنماط الجرمية. (Smith, 2021, p. 62)

2. **التنبؤ بالسلوك الإجرامي وتقييم المخاطر:** شهدت الولايات المتحدة استخدام أنظمة مثل COMPAS في تقييم احتمالية تكرار السلوك الإجرامي، وقد أثبتت الدراسات وجود تحيزات عنصرية ضمن نتائج هذه الأنظمة. (Angwin et al., 2016, p. 12)

3. **مساعدة القضاة في اتخاذ القرارات:** طورت فرنسا برنامج Predictice لتحليل السوابق القضائية وتقديم

توصيات قانونية داعمة لقرارات القضاة. (Predictice, 2022, p. 33)

4. تسريع الإجراءات القضائية: تُعد الصين من الدول الرائدة في استخدام "المحاكم الذكية"، حيث يتم تصنيف الدعاوى وتحليلها عبر الذكاء الاصطناعي لتخفيف العبء عن القضاة. (Court, C. S., 2020, p. 17)

واقع الذكاء الاصطناعي في القضاء الفلسطيني

رغم التطورات المتسارعة عالميًا، يفتقر النظام القضائي الفلسطيني حتى تاريخه إلى إدماج فعلي للذكاء الاصطناعي في العمل الجنائي. ولا يوجد أي نص تشريعي صريح يُجيز أو ينظم استخدام هذه التقنيات داخل المحاكم الجنائية، سواء في قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 أو قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2013.

ويعزى هذا التأخر إلى ضعف البنية التحتية الرقمية للقطاع العدلي، وغياب استراتيجية وطنية متكاملة لإدماج التكنولوجيا القانونية في المؤسسات القضائية. كما ساهم غياب التنسيق بين وزارة العدل ومراكز البحث العلمي والجامعات الفلسطينية في استمرار الاعتماد على الأساليب التقليدية دون تطوير منظومات ذكية داعمة للعمل القضائي. (غزال، 2023)

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة الملحة إلى إعداد إطار قانوني فلسطيني شامل يضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي، ويكفل توافقه مع ضمانات المحاكمة العادلة وفقًا للمبادئ الدستورية والخصوصية التشريعية الوطنية. وتجد هذه الضرورة ما يعززها في دراسة للباحث جهاد الكسواني، نُشرت في مجلة جامعة النجاح الوطنية، تناول فيها أثر التحولات التقنية على فاعلية السياسة الجنائية، مؤكدًا أن الجرائم المالية الحديثة تتطلب تجديدًا تشريعيًا يواكب الأدوات الذكية المستجدة ويضمن الحفاظ على الثقة العامة (الكسواني، 2025).

وفي السياق العربي، بدأت تظهر دراسات تحليلية ترصد تحديات وفرص استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، من أبرزها دراسة بعنوان "دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الجنائية – تحديات وفرص في السياق الليبي"، التي تناولت إمكانات هذه التقنية في تحسين كفاءة النظام القضائي، لكنها في المقابل نبهت إلى مخاطر التحيز الخوارزمي وغياب التشريعات المنظمة، ودعت إلى ضرورة سن قوانين تضمن التوازن بين الكفاءة الرقمية وحماية ضمانات العدالة (انفيص و الصواني، 2024). وتكتسب هذه الدراسات أهميتها من تأكيدها على ضرورة ملائمة التقنيات المستوردة مع السياقات القانونية والحقوقية الوطنية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي

أدى استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي إلى بروز إشكاليات قانونية عابرة للحدود، تمس مشروعية القرارات القضائية، وحماية حقوق الأطراف، وضمان العدالة الإجرائية. وقد دفعت هذه التحديات العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تطوير أطر قانونية وأخلاقية تضبط هذه التقنية. وعليه، يتناول هذا المطلب أبرز الجهود الدولية والوطنية لتنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، مع تحليل خاص لواقع التنظيم القانوني الفلسطيني.

التنظيم القانوني على المستوى الدولي

بادرت منظمات دولية وهيئات إقليمية إلى إصدار وثائق إرشادية وتشريعات مقترحة تسعى إلى ضمان توافق الذكاء الاصطناعي مع العدالة الجنائية، وأبرزها:

1. الإعلان العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (اليونسكو، 2021): اعتمدت اليونسكو إعلانًا يؤكد على ضرورة احترام مبادئ الشفافية، عدم التمييز، والرقابة البشرية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات القضائية، حمايةً لضمائمات المحاكمة العادلة. (UNESCO, 2021, p. 7)
2. مشروع قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي (2021): صنّفت المفوضية الأوروبية استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء ضمن الأنظمة عالية الخطورة، واشترطت الخضوع لمعايير شفافية، قابلية تفسير المخرجات، والمساءلة القانونية الصارمة. (EC, 2021, p. 14)

3. توصيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: (UNODC, 2020) أكدت تقارير UNODC على أهمية تطوير تشريعات واضحة لضمان احترام المحاكمة العادلة عند استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية، مع التركيز على خصوصية البيانات. (UNODC, 2020, p. 17)

تُظهر هذه المبادرات أن الاتجاه الدولي يتعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره تقنية تنطوي على مخاطر بنيوية تتطلب إطارًا قانونيًا دقيقًا، خصوصًا في مجال القضاء الجنائي، ما يمثل نموذجًا يُحتذى به في السياق الفلسطيني.

النماذج التشريعية المقارنة

تباينت السياسات التشريعية بين الدول في التعامل مع الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية: رغم غياب إطار فيدرالي موحد، اعتمدت بعض الولايات، مثل إلينوي، قوانين محددة لحماية الخصوصية، أبرزها قانون الخصوصية البيو مترية (BIPA)، الذي يحد من استخدام تقنيات التعرف

– لا تضع إطاراً للمساءلة القانونية عن أخطاء الأنظمة الذكية.

– لا تضمن إمكانية الطعن القضائي في نتائج هذه الأنظمة. نرى في هذا المقام أن استمرار استخدام الأنظمة الذكية دون تنظيم وطني واضح يشكل تهديداً مباشراً ل ضمانات المحاكمة العادلة، ويستدعي التدخل التشريعي العاجل.

وفي هذا السياق، يوصى الباحث بأن يتضمن قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني نصاً صريحاً يحظر الاعتماد الحصري على مخرجات الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية الجنائية، ويجب أن تخضع هذه المخرجات للمراجعة البشرية القضائية، بما يضمن الحق في الدفاع وإمكانية الطعن وتحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التقنية".

المبحث الثاني: تأثير الذكاء الاصطناعي على ضمانات المحاكمة العادلة

تمهيد وتقسيم

أدى تصاعد استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات القضائية إلى إثارة نقاش واسع بشأن مدى تأثير هذه التقنية على الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. فبينما تهدف الأنظمة الذكية إلى تعزيز الكفاءة القضائية، إلا أنها قد تهدد مبادئ الحياد القضائي والحق في الدفاع وسرية الإجراءات، خاصة في غياب إطار قانوني منظم.

وعليه، يتناول هذا المبحث دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على ضمانات المحاكمة العادلة، عبر مطلبين رئيسيين:

– المطلب الأول: مبدأ الحياد القضائي في ظل الذكاء الاصطناعي.

– المطلب الثاني: الحق في الدفاع وسرية الإجراءات أمام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: مبدأ الحياد القضائي في ظل الذكاء الاصطناعي

مع تنامي استخدام الذكاء الاصطناعي في المنظومات القضائية، برزت تساؤلات جوهرية حول مدى تأثير هذه التقنية على المبادئ التقليدية للعدالة، وعلى رأسها مبدأ الحياد القضائي. إذ يُنظر إلى الحياد باعتباره شرطاً أساسياً لضمان نزاهة المحاكمة وثقة الجمهور في عدالة القضاء، غير أن الأنظمة الذكية رغم ادعائها الحياد التقني قد تتطوي على انحيازات ضمنية مستمدة من البيانات التي تُدرَّب عليها أو من آليات اتخاذ القرار التي يصعب إخضاعها للرقابة. لذلك، يبحث هذا المطلب في مفهوم الحياد القضائي، والتحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على هذا المبدأ، ويقترح عدداً من الضمانات القانونية التي تضمن احترامه في ظل التحول الرقمي المتسارع، مع إضاءة خاصة على واقع الحال في السياق الفلسطيني.

على الوجه ويعزز المساءلة القانونية. (BIPA, 2008, p. 10)

2. الاتحاد الأوروبي: يفرض مشروع قانون الذكاء الاصطناعي على الدول الأعضاء تبني معايير موحدة تضمن الشفافية والحياد في التطبيقات القضائية، مع توفير آليات للمراجعة والطعن. (Parliament, European, 2021, p. 20)

3. الصين: تبنت نموذج "المحاكم الذكية"، حيث يتم تحليل القضايا باستخدام الذكاء الاصطناعي، إلا أن غياب الشفافية وضعف آليات الطعن في القرارات المدعومة خوارزمياً أثار انتقادات دولية. (Court, C. S., 2020, p. 13)

ويلاحظ أن معظم هذه التشريعات تتعامل مع الذكاء الاصطناعي على أنه أداة ذات مخاطرة مرتفعة، خصوصاً في المجال القضائي، وهو ما يفرض على المشرع الفلسطيني تبني منهج استباقي مشابه.

الإطار القانوني الفلسطيني

رغم تزايد الاهتمام الفلسطيني بالتحول الرقمي، إلا أن النظام القانوني المحلي ما يزال يفتقر إلى نصوص صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي. ويظهر تحليل القوانين السارية ما يلي:

1. القانون الأساسي الفلسطيني (2003): ينص في المادة (30) على الحق في محاكمة عادلة، وفي المادة (32) على حماية الحياة الخاصة، وهما مبدآن أساسيان عند تقييم شرعية استخدام الذكاء الاصطناعي.

2. قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001: ينظم أصول المحاكمات الجنائية، ويؤكد على الحق في الدفاع، وسرية الإجراءات، ولكن لا يحتوي على أي إشارة لاستخدام الخوارزميات أو الأنظمة الذكية.

3. قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2013: يركز على الإثبات الإلكتروني، ويمكن الاستفادة من مبادئه لتأطير حجية الأدلة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

4. قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018: يوفر حماية لنظم المعلومات، لكنه لا يتضمن ضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

5. مشروع قانون حماية البيانات الشخصية: لا يزال قيد التشريع، ورغم أهميته، فإن غيابه يعمق المخاوف من تسرب البيانات الجنائية وتحليلها خارج الرقابة القضائية. (غزال، 2023)

يُلاحظ أن هذه القوانين:

– لا تعالج مسألة الاعتماد على مخرجات الخوارزميات في إصدار الأحكام.

مفهوم الحياد القضائي وأهميته في المحاكمة العادلة

يُعد الحياد القضائي من أهم أركان المحاكمة العادلة، ويُقصد به التزام القاضي بالاستقلال وعدم التحيز، واتخاذ قراراته بناءً على الأدلة والمعايير القانونية دون تأثيرات خارجية (الوليد، 2015، صفحة 6). وقد أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على هذا المبدأ في المادة (14)، التي تنص على "حق كل فرد في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحيدة (UN, 1966, p. Article 14)".

التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الحياد القضائي

رغم اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة "محيدة"، إلا أن الممارسة تكشف عن تحيزات مدمجة في أنظمتها تهدد مبدأ الحياد القضائي، ومن أبرزها:

1. **التحيز الكامن في البيانات:** تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على تحليل بيانات تاريخية قد تكون مشبعة بانحيازات اجتماعية أو عنصرية. وهذا ما يُعرف بـ "التحيز الخوارزمي" (Algorithmic Bias)، وهو انحراف في نتائج الخوارزميات ناتج عن البيانات المستخدمة في تدريبها، مما يؤدي إلى قرارات غير عادلة أو تمييزية بحق فئات معينة. وقد أظهرت دراسة مؤسسة ProPublica أن نظام COMPAS كان يصنف المتهمين السود بأنهم أكثر عرضة لتكرار الجريمة مقارنة بالبيض رغم تشابه الظروف الموضوعية (Angwin et al., 2016, p. 10).

2. **طبيعة "الصندوق الأسود":** تشير العديد من الدراسات إلى أن الخوارزميات المعتمدة في الذكاء الاصطناعي غالباً ما تُعد أنظمة "صندوق أسود" (Black Box)، أي أنها تُصدر نتائج أو قرارات دون إمكانية تتبع أو فهم المنطق الداخلي الذي استندت إليه، بسبب تعقيد تصميمها واعتمادها على تقنيات التعلم العميق. وهذا يعوق التحقق القضائي من صحة هذه القرارات، ويحد من إمكانية مراجعتها أو الطعن فيها، مما يشكل تهديداً مباشراً لمبدأ الشفافية والعدالة في المحاكمة (Wachter, Mittelstadt & Floridi, 2017, p. 84).

3. **غياب التقدير القضائي الفردي:** تعتمد الأنظمة الذكية على معايير تحليل موحدة، قد تُغفل الظروف الخاصة بكل قضية، وهو ما يقوّض التقدير الذاتي المطلوب من القاضي في القضايا الجنائية المعقدة.

الضمانات القانونية المقترحة لتكريس الحياد القضائي

لتحقيق مبدأ الحياد القضائي في ظل الذكاء الاصطناعي، ينبغي تبني حزمة من التدابير، من أبرزها:

– **الشفافية الخوارزمية:** تعني القدرة على فهم وتفسير آلية اتخاذ القرار في النظام الذكي، بما يتيح للمستخدمين، ومنهم القضاة والمحامون، مراجعة المخرجات والتأكد من خلوها من التحيز أو الأخطاء، وهو شرط ضروري لضمان المحاكمة العادلة.

– **التدريب على بيانات متنوعة:** تشترط المعايير الحديثة تدريب الأنظمة على بيانات تمثل تنوعاً اجتماعياً وثقافياً، لتقليل خطر الانحياز (Selbst & Barocas, 2018).

– **الإشراف القضائي البشري:** لا يجوز للأنظمة الذكية إصدار أحكام جنائية دون تدخل ومراجعة بشرية مباشرة.

– **الحق في الطعن:** يجب النص صراحة على ضمان حق الأطراف في الطعن بنتائج أو توصيات الأنظمة الذكية أمام المحكمة المختصة. (EC, 2021, pp. 15-22).

في السياق الفلسطيني

في الحالة الفلسطينية، لا توجد نصوص قانونية صريحة تنظم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومبدأ الحياد القضائي. كما أن قانون الإجراءات الجنائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001 لا يتضمن نصاً مباشراً يُعالج هذا المبدأ، إذ تركز مواده ذات الصلة على الجوانب الإجرائية دون تكريس صريح لمفهوم الحياد أو الاستقلال القضائي.

غير أن القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003، في المادة (30)، يشكل المرجعية الدستورية الأهم في هذا السياق، حيث ينص على حق المواطنين في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، ويؤكد على ضمانات المحاكمة العادلة، وهي مفاهيم يُفترض أن تُفسر على نحو يشمل الحياد والاستقلال القضائي. (غزال، 2023)

وعليه، نقترح أن يتضمن أي تعديل تشريعي مستقبلي نصاً صريحاً يمنع الاعتماد الحصري على الأنظمة الذكية في إصدار الأحكام الجنائية، ويلزم بوجود مراجعة قضائية بشرية مستقلة لأي توصية خوارزمية تمس مصير المتهم، بما يضمن احترام مبدأ الحياد وضمانات المحاكمة العادلة.

المطلب الثاني: الحق في الدفاع وسرية الإجراءات أمام أنظمة الذكاء الاصطناعي

مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي واندماجها في النظم القضائية، لم يعد الحديث مقتصرًا على تسريع الإجراءات أو تحسين الأداء، بل تجاوز ذلك لي طرح إشكاليات عميقة تتعلق بحقوق الدفاع وخصوصية الإجراءات الجنائية. إذ يواجه المتهمون تحديات جديدة في فهم القرارات الناتجة عن الخوارزميات، وفي ضمان تكافؤ الأدوات مع النيابة، إلى جانب بروز مخاطر أمنية متعلقة بتسرب البيانات. لذا، يناقش هذا المطلب انعكاسات استخدام الذكاء الاصطناعي على أهم

ضمانتين إجرائيتين في المحاكمة العادلة: الحق في الدفاع، وسرية الإجراءات.

مفهوم الحق في الدفاع وسرية الإجراءات في القضاء الجنائي
يشكل الحق في الدفاع حجر الزاوية في ضمانات المحاكمة العادلة، ويعني تمكين المتهم من الاطلاع الكامل على الأدلة الموجهة ضده وممارسة حقه في الرد عليها ضمن إطار زمني ومهني مناسب (نمور، 2016، صفحة 498). كما تقتضي العدالة الجنائية حماية سرية الإجراءات، بما يكفل احترام خصوصية المتهم وسير العدالة دون تدخلات أو إفشاءات تضر بسلامة المحاكمة (الوليد، 2015، صفحة 72).

وقد نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته (3/14) على ضرورة توفير كافة الضمانات اللازمة للدفاع، بما في ذلك إتاحة الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد الدفاع ((UN, 1966, p. Article 14(3)).

أما على المستوى الوطني الفلسطيني، فقد أكد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتعديلاته على هذه الحقوق، لا سيما في المواد (11)، (14) منه (القانون الأساسي الفلسطيني، 2003). كما أشار قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 إلى حق المتهم في الدفاع والحفاظ على سرية إجراءات التحقيق والمحاكمة، بما يضمن تحقيق العدالة الجنائية واحترام حقوق الإنسان. (قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، 2001).

تأثير الذكاء الاصطناعي على الحق في الدفاع

رغم ما توفره أنظمة الذكاء الاصطناعي من تسهيلات تقنية في الوصول إلى المعلومات القانونية، إلا أن استخدامها في القضاء يثير مخاوف عدة تمس فعالية الحق في الدفاع، وأبرزها:

1. صعوبة الاطلاع على المنطق الخوارزمي: تعتمد الأنظمة

الذكاء على خوارزميات معقدة يصعب تفسيرها حتى من قبل مطوريها، وهو ما يصعب على الدفاع فهم الأسس التي بنيت عليها القرارات القضائية، مما يعيق الحق في المواجهة ويفرغ الحق في الدفاع من مضمونه (Wachter et al., 2017, p. 85).

2. الاختلال في مبدأ المساواة في التسليح: قد تواجه هيئة

الدفاع ضعفاً في الوصول إلى أدوات تحليل تقني تعادل تلك المتاحة للنيابة أو المحكمة، مما يخل بمبدأ تكافؤ السلاح (equality of arms)، ويضعف مركز الدفاع (van Dijck et al., 2018, p. 162).

3. محدودية الطعن في نتائج الأنظمة الذكية: كثير من

الأنظمة القضائية لا توفر آليات واضحة للطعن أو مراجعة النتائج المستندة إلى مخرجات الذكاء الاصطناعي، وهو ما

قد يؤدي إلى تثبيت قرارات خاطئة دون رقابة قضائية فاعلة.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سرية الإجراءات القضائية

تتطلب سرية الإجراءات في القضايا الجنائية حماية صارمة للمعلومات المتعلقة بالتحقيقات والشهود والمتهمين. لكن استخدام الأنظمة الذكية يخلق تحديات مستجدة، أبرزها:

1. **خطر تسرب البيانات الحساسة:** تستند الخوارزميات إلى تحليل قواعد بيانات ضخمة قد تحتوي على معلومات شخصية، وفي حال ضعف الأمن السيبراني، يمكن أن تتعرض هذه البيانات للاختراق أو التسريب.

2. **الاستغلال غير المشروع للبيانات:** دون وجود رقابة صارمة، قد تُستخدم البيانات الجنائية لأغراض تجارية أو سياسية، ما يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الخصوصية وسرية المحاكمة (Council of Europe, Convention 108+, 2018).

3. **غياب الإطار القانوني الفلسطيني المنظم:** في ظل عدم صدور قانون لحماية البيانات الشخصية في فلسطين، تظل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجنائية معرضة للاستغلال، خلافاً لما تنص عليه المادة (32) من القانون الأساسي الفلسطيني. (القانون الأساسي الفلسطيني، 2003).

المبحث الثالث: التحديات القانونية والحلول المقترحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي

تمهيد وتقسيم

رغم التطور التقني الهائل الذي أتاح توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، إلا أن استخدامه في القضاء الجنائي يثير العديد من الإشكاليات القانونية والأخلاقية التي قد تهدد تحقيق العدالة، إذا لم يتم تنظيمه بطريقة دقيقة توازن بين كفاءة النظام القضائي وحماية حقوق الإنسان.

وعليه، يتناول هذا المبحث بيان التحديات القانونية والأخلاقية المصاحبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي، ثم طرح الحلول والمقترحات اللازمة لضمان توافقه مع ضمانات المحاكمة العادلة، وذلك عبر مطلبين:

– **المطلب الأول:** المخاطر القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي.

– **المطلب الثاني:** آليات تنظيم الذكاء الاصطناعي لضمان العدالة الجنائية.

المطلب الأول: المخاطر القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي

إن دمج الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية، ورغم ما يحمله من وعود بتحسين الكفاءة وتسريع الإجراءات، فإنه يطرح جملة من التحديات التي لا يمكن إغفالها. فغياب

هذه المسألة أكثر إلحاحًا في الدول التي تفتقر لسيادة قانونية مكتملة، كما هو الحال في فلسطين، حيث قد تُخضع العدالة الوطنية لتقنيات أجنبية دون رقابة أو مساءلة محلية (عذاري و الدليمي، 2025).

المخاطر الأخلاقية

1. **المساس بكرامة الإنسان:** الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تقييم السلوك أو إصدار الأحكام قد يُحول الأفراد إلى معطيات رقمية، وهو ما يُضعف مركز الإنسان كصاحب إرادة وحقوق. ويخالف هذا المنطق فلسفة القانون الجنائي التي تُركز على الشخص الطبيعي لا على نموذج إحصائي مجرد. (انفيس و الصواني، 2024، صفحة 9)
2. **تهديد الخصوصية:** تعتمد الأنظمة الذكية على جمع وتحليل بيانات شديدة الحساسية، قد تشمل التاريخ الجنائي، النفسي، والاجتماعي. وفي حال استخدامها خارج نطاق الموافقة القانونية، تتعرض خصوصية الأفراد لانتهاك خطير. (عوض، عطاالله، و الوكيل، 2024، الصفحات 226-227)

وينص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (32) على عدم جواز انتهاك الحياة الخاصة إلا بناءً على أمر قضائي مسبب، مما يوجب ضبط التعامل مع هذه البيانات ضمن معايير صارمة.

3. **الخطر على حرية الإرادة القضائية:** الاستخدام الزائد للأنظمة الذكية في توصية الأحكام قد يؤدي إلى تراجع دور القاضي في التقدير، وتحويله إلى مجرد منفذ لرأي تقني. وهذا يُقوض مبدأ استقلال القضاء، ويجعل الحكم القضائي مشوبًا بتبعية تقنية لا يُمكن مساءلتها فعليًا (Wachter et al., 2017, p. 91).

دروس مستفادة من التجارب المقارنة

تُظهر التجارب الدولية أن إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء لا يخلو من تحديات، أبرزها:

- **الولايات المتحدة:** علّقت بعض الولايات استخدام نظام COMPAS بعد ثبوت تحيزه العنصري، وأعادت النظر في معايير الشفافية والمساءلة الخوارزمية.
- **فرنسا:** وضعت تشريعات تمنع استخدام أنظمة التنبؤ بالأحكام التي قد تؤثر على استقلال القاضي أو تقوّض الحياد.
- **الاتحاد الأوروبي:** شددت مسودة قانون الذكاء الاصطناعي على أن تطبيقاته القضائية تُعد من "الأنظمة عالية الخطورة" ويجب إخضاعها لمراجعة صارمة (AI Act, 2021, Articles 6–9).

وبالنظر إلى غياب إطار قانوني فلسطيني واضح، فإن هذه النماذج تمثل مرجعًا مهمًا لتجنب تكرار الإخفاقات في التنظيم،

الفهم الكامل لكيفية اتخاذ القرارات الخوارزمية، وتضارب المسؤوليات القانونية، ومخاطر التمييز والاختراقات المعلوماتية، كلها تمثل تهديدًا فعليًا لمبادئ العدالة وسيادة القانون. لذلك، يهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز المخاطر القانونية والأخلاقية المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، وتحليل أثارها المحتملة على العدالة الجنائية، خاصة في السياق الفلسطيني.

المخاطر القانونية

1. **تهديد مبدأ المسؤولية القانونية:** من أبرز التحديات القانونية غياب وضوح المسؤولية في حال وقوع خطأ ناتج عن توصيات الذكاء الاصطناعي. إذ يصعب تحديد ما إذا كانت المسؤولية تقع على القاضي المستخدم، أم على مطوّري النظام، أم على الجهة التي زوّدت البيانات التدريبية. وقد اعتبر تقرير البرلمان الأوروبي لعام 2021 أن غياب هذا التحديد يهدد مبدأ المحاسبة القانونية، خاصة في الأنظمة عالية الخطورة كالأنظمة القضائية. (بزة و باخويا، 2024، صفحة 49)

كما يشير الفقه القانوني إلى أن ذلك يفرغ نظام الجزاء من مضمونه، ويناقض قاعدة شخصية المسؤولية الجنائية. (خليل و طنطور، 2023، صفحة 34)

2. **صعوبة الطعن القضائي:** تعتمد بعض الأنظمة على خوارزميات يصعب تتبع منطقها الداخلي، مما يُصعّب عملية مراجعة القرارات أو الطعن بها، وهو ما يُعرف بمشكلة "الصندوق الأسود". وتُعد هذه الإشكالية من أخطر ما يهدد مبدأ علنية وعدالة القضاء (Pasquale, 2015, p. 3).

3. **تآكل مبدأ المساواة أمام القانون:** قد تؤدي التحيزات الموجودة في البيانات المستخدمة لتدريب الأنظمة إلى تمييز ضد فئات محددة (عرقية، اجتماعية، سياسية)، بما يخالف المادة (7) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أثبتت دراسة ProPublica حول نظام COMPAS أن الذكاء الاصطناعي كرس تحيزًا ضد المتهمين من أصول إفريقية، ما أدى إلى توصيات غير متكافئة في تقييم خطورة الجريمة. (Angwin et al., 2016, p. 10) أما في الحالة الفلسطينية، فإن غياب آليات التدقيق في البيانات قد يؤدي إلى بناء قواعد غير محايدة تمس بمبدأ المساواة أمام العدالة.

4. **تعقيد التنازع القانوني عبر الحدود:** مع توسع استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في البيئة القضائية العابرة للحدود، تبرز إشكالية قانونية موازية تتعلق بتنازع القوانين. ففي حال استخدام نظام ذكي مطوّر خارج الإقليم الوطني، تتعقد عملية تحديد القانون الواجب التطبيق، والجهة المسؤولة عن الأضرار الناتجة عن قراراته. وتُعد

وضمن ألا يُستخدم الذكاء الاصطناعي بما يُفوّض قيم العدالة ومبادئ المحاكمة العادلة في النظام الفلسطيني.

المطلب الثاني: آليات تنظيم الذكاء الاصطناعي لضمان العدالة الجنائية

في ظل المخاطر القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي، تبرز الحاجة إلى آليات تنظيمية واضحة توازن بين الاستفادة من هذه التكنولوجيا وحماية ضمانات المحاكمة العادلة. فبدون تنظيم محكم، قد تتحول الأنظمة الذكية إلى أدوات تُهدد مبدأ المساواة أمام القانون، وحق الدفاع، واستقلال القضاء. وعليه، يتناول هذا المطلب اقتراح إطار تنظيمي شامل يُراعي خصوصية النظام القضائي الفلسطيني، مستنداً إلى المبادئ الدولية وأفضل الممارسات المقارنة.

الحاجة إلى إطار قانوني وطني شامل

يشكل غياب نصوص صريحة في القانون الفلسطيني، سواء في قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 أو قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2013، فراغاً تشريعياً خطيراً بشأن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

لذلك، تبرز ضرورة وضع إطار قانوني وطني خاص يُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، بما يضمن احترام مبادئ العدالة الجنائية، ويمنع الانتهاكات التي قد تقع بحق المتهمين أو الضحايا نتيجة سوء استخدام هذه التقنيات.

المبادئ الأساسية الواجب اعتمادها في التنظيم التشريعي

أي إطار تنظيمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يجب أن يستند إلى المبادئ التالية:

1. مبدأ الشفافية والقابلية للتفسير: يجب أن تكون الخوارزميات قابلة للفهم والمراجعة القضائية، بحيث يستطيع القاضي أو المتقاضي معرفة كيفية التوصل إلى النتائج، انسجاماً مع توصيات مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (AI Act, 2021, Articles 6-9).

2. مبدأ حماية الخصوصية والبيانات الشخصية: يتعين فرض قيود صارمة على معالجة البيانات الحساسة وفقاً لمبدأ حماية الحياة الخاصة المنصوص عليه في المادة (32) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.

3. مبدأ المساءلة والمسؤولية القانونية: يجب تحديد المسؤوليات القانونية المترتبة على مستخدمي ومطوري الأنظمة الذكية، بما يضمن عدم الإفلات من العقاب حال وقوع أخطاء تؤثر على العدالة (Wachter, Mittelstadt, & Floridi, 2017, p. 83).

4. مبدأ الإشراف القضائي البشري: ينبغي ألا تُترك القرارات الحاسمة في مصير المتهمين للأنظمة الذكية وحدها، بل يجب أن تظل خاضعة لقناعة القاضي واستقلالته، مما يتطلب مراجعة بشرية إلزامية لجميع مخرجات الذكاء الاصطناعي.

5. مبدأ منع التمييز وضمان الحياد: يتطلب الأمر إجراء اختبارات دورية للخوارزميات للكشف عن أي تحيزات عنصرية أو اجتماعية، التزاماً بمبدأ المساواة أمام القانون (Selbst & Barocas, 2018, p. 1090).

آليات عملية لتنفيذ الإطار القانوني المقترح

1. إنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في القضاء، ومراقبة أدائها، والتحقيق في أي مخالفات.

2. تعديل القوانين القائمة، مثل:

– إضافة مواد إلى قانون الإجراءات الجزائية تحظر الاعتماد الحصري على مخرجات الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام.

– تعديل قانون المعاملات الإلكترونية لضبط التعامل مع البيانات القضائية عبر الأنظمة الذكية.

3. تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة على آليات فهم وتحليل مخرجات الذكاء الاصطناعي القانونية.

4. ضمان حق الدفاع في مواجهة الخوارزميات، عبر تمكين محامي الدفاع من الاطلاع على أسس عمل النظام الذكي والطعن بها عند الحاجة.

مقترح تشريعي لتعديل القوانين الفلسطينية

في ضوء ما سبق، يُقترح إضافة نص خاص إلى قانون الإجراءات الجزائية وقانون المعاملات الإلكترونية، على النحو التالي:

– مادة مقترحة: استخدام الأنظمة الذكية في القضاء الجنائي
– "لا يجوز الاعتماد الحصري على مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام الجنائية.

– تخضع مخرجات الأنظمة الذكية لمراجعة قضائية بشرية مستقلة، مع ضمان حق الدفاع في الاطلاع على المنطق الذي استندت إليه الخوارزميات وإمكانية الطعن فيه.

– تلتزم المحكمة بإثبات أن القرار القضائي بُني على قناعة مستقلة ومستند إلى فحص موضوعي للأدلة والبيانات.

– وتحدد اللائحة التنفيذية معايير اعتماد الأنظمة الذكية، وضوابط مراجعتها، والمسؤوليات القانونية عن استخدامها.

– كما يُوصى بتعديل قانون المعاملات الإلكترونية بإضافة ضوابط صريحة على معالجة البيانات الجنائية عبر

الأنظمة الذكية، بما يضمن حماية الخصوصية ومنع سوء استخدام المعلومات.

الخاتمة

أظهر هذا البحث أن إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي يمثل تطوراً تقنياً يحمل وعوداً كبيرة بتحقيق الكفاءة وتسريع الإجراءات القضائية، لكنه في الوقت ذاته يثير تحديات قانونية وأخلاقية جوهرية، تمس جوهر العدالة وضمانات المحاكمة العادلة. وقد تبين أن الاستخدام غير المنظم لهذه التقنية يؤدي إلى تهديدات حقيقية لمبدأ الحياد القضائي، الحق في الدفاع، وسرية الإجراءات، في ظل غياب إطار تشريعي واضح ينظم هذه التطبيقات.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته بعض الدول في سن تشريعات تضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العدلي، لا يزال الإطار القانوني الفلسطيني يعاني من فجوات واضحة، سواء على مستوى القوانين القائمة أو المشاريع المقترحة، مما يفرض الحاجة إلى تدخل تشريعي عاجل لضمان الاستخدام العادل والأمن لهذه التقنية.

النتائج

1. الذكاء الاصطناعي بات أداة فعالة في تسريع الإجراءات وتحسين الكفاءة القضائية، إلا أن استخدامه دون ضوابط قانونية يعرض الحقوق الأساسية للمساس.
2. يفتقر النظام القانوني الفلسطيني إلى نصوص صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي، مما يترك فراغاً تشريعياً خطيراً.
3. توجد مخاطر كبيرة تتعلق بتحيّز الخوارزميات، وغموض آليات مساءلة مخرجات الأنظمة الذكية، مما يهدد مبدأ الحياد القضائي.
4. يفتقر النظام القضائي إلى وسائل تمكن الأطراف من الطعن في قرارات مبنية على الذكاء الاصطناعي، وهو ما يُضعف الحق في الدفاع والمواجهة.
5. أثبتت التجارب المقارنة (كما في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) أن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يتطلب تنظيمًا دقيقًا، قائمًا على الشفافية، والمساءلة، واحترام الخصوصية.
6. إن إدخال الذكاء الاصطناعي في البيئة القضائية الفلسطينية دون ضوابط قد يؤدي إلى تآكل الاستقلال القضائي وتهديد الحقوق المكفولة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني.

التوصيات

1. سن تشريع فلسطيني خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، يتضمن أحكاماً صريحة بشأن الشفافية، الخصوصية، والرقابة القضائية على مخرجات الأنظمة الذكية.

2. تعديل قانون الإجراءات الجزائية بإضافة مادة تمنع الاعتماد الحصري على القرارات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، وتؤكد ضرورة خضوعها لمراجعة بشرية.
3. إنشاء هيئة وطنية مستقلة للرقابة على الأنظمة الذكية القضائية، تتولى اعتمادها ومراقبة مدى توافقها مع المبادئ القانونية والأخلاقية.
4. فرض مراجعات دورية على الأنظمة الذكية المستخدمة في المحاكم لضمان خلوها من التحيزات وضمان حيادها وشفافيتها.
5. إدخال وحدات تدريبية إلزامية للقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين لفهم آليات الذكاء الاصطناعي ومخاطره القانونية.
6. توسيع التعاون الدولي لتبادل الخبرات والاستفادة من النماذج التشريعية الرائدة، خاصة في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.
7. تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث الفلسطينية على تطوير حلول ذكاء اصطناعي وطنية، تراعي الخصوصية المحلية وتتسجم مع القيم القانونية.

بيان الإفصاح

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** لا ينطبق. لم يتم إجراء تجارب على أشخاص أو جمع بيانات شخصية تتطلب موافقة أخلاقية أو موافقة المشاركين.
- **توافر البيانات والمواد:** لا تحتوي هذه الدراسة على بيانات أولية أو مواد قابلة للمشاركة، إذ تعتمد على تحليل نصوص قانونية ومصادر نظرية منشورة ومتاحة للجمهور.
- **مساهمة المؤلفين:** أعد المؤلف هذه الدراسة بالكامل، من حيث تحديد الفكرة، وجمع المصادر، وتحليلها، وصياغة النص النهائي، دون مشاركة من مؤلفين آخرين.
- **تضارب المصالح:** يصرّح المؤلف بأنه لا يوجد أي تضارب مصالح يؤثر على موضوع هذه الدراسة.
- **التمويل:** لم يتلق المؤلف أي تمويل مالي أو دعم مادي لإعداد هذا البحث.
- **الشكر:** يتقدم المؤلف بالشكر لمجلة جامعة النجاح الوطنية للقانون والاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية على جهودها في دعم البحث العلمي ونشره. (www.najah.edu)

- عوض، سماح. وعطالله، مارينا. والوكيل، مراد. (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تطبيق العدالة الجنائية. *المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة*، 7(1)، 222-231. <https://doi.org/10.21608/ijrsrd.2024.333086.1072>
- الكسواني، جهاد. (2025). التصدي للجرائم المالية المقوضة للاستثمار في القانون الجزائي الفلسطيني. *مجلة جامعة النجاح للقانون والاقتصاد*، 1(1)، 23 - 32. <https://journals.najah.edu/journal/anujrle/issue/anujrle-v1-i1/article/2342>
- الوليد، ساهر. (2015). شرح قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية (الجزء الثاني، المجلد الأول). مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- نمور، محمد. (2016). أصول الإجراءات الجزائية: شرح لقانون أصول المحاكمات الجزائية (الطبعة الرابعة). دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- القانون الاساسي الفلسطيني. (2003).
- خليل، أمير. وطنطور، بنان. (2023). الإطار القانوني الناظم لأنظمة الذكاء الاصطناعي في فلسطين: دراسة مقارنة. فلسطين: معهد الحقوق جامعة بيرزيت.

References

- Abdelkader Bazza & Driss Bakhouya. (2024). Legal Qualification of Crimes Committed by Artificial Intelligence Entities. *Journal of Legal and Political Studies*, 10(2), 36–60. <https://shorturl.at/v7bXv>
- Bazza, Abdelkader, & Bakhouya, Driss. (2024). Legal qualification of crimes committed by artificial intelligence entities. *Journal of Legal and Political Studies*, 10(2), 36–60
- Abu Al-Qasim Anfis & Nasreen Al-Sawani. (2024). The Role of Artificial Intelligence in Enhancing Criminal Justice: Challenges and Opportunities in the Libyan Context. *International Journal of Science and Technology*, 2(34), 1–18. <https://doi.org/10.62341/anamb1320>
- Amir Khalil & Banan Tantour. (2023). The Legal Framework Governing Artificial

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons licence, and indicate if changes were made. The images or other third-party material in this article are included in the article's Creative Commons licence, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons licence and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

المراجع

- انفيس، أبو لقاسم. والصواني، نسرين. (2024). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الجنائية: التحديات والفرص في السياق الليبي. *المجلة الدولية للعلوم والتقنية*، 34(2)، 1-18. <https://doi.org/10.62341/anamb1320>
- بزة، عبد القادر. و باخويا، دريس. (2024). التكييف القانوني للجرائم المرتكبة من قبل كيانات الذكاء الاصطناعي. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، 10(2)، 36-60.
- زغلول، طارق. (2023). خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية: دراسة وصفية تحليلية تأصيلية مقارنة. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*.
- غزال، بيرم. (2023). القانون والذكاء الاصطناعي في فلسطين. في *الذكاء الصناعي في فلسطين: فرص السوق وعوائقه والمخاطر الأخلاقية*. المركز الديمقراطي العربي.
- عذاري، إسماء. والدليمي، رنا. (2025). تنازع القوانين في السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. *مجلة جامعة النجاح للقانون والاقتصاد*، 1(1)، 39-54. <https://journals.najah.edu/journal/anujrle/issue/anujrle-v1-i1/article/2347>

- Europe, Council of. (2018). *Guidelines on the Protection of Individuals with Regard to the Processing of Personal Data in the Context of Profiling*. Council of Europe.
- Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). *Deep Learning*. Cambridge: MIT Press.
- Israa Athari & Rana Al-Dulaimi. (2025, February 1). Conflict of Laws in Transferable Electronic Records. *An-Najah University Journal of Law and Economics*, 1(1), 39–54. <https://journals.najah.edu/journal/anujrle/issue/anujrle-v1-i1/article/2347/>
- Jihad Al-Kaswani. (2025, February 1). Addressing Financial Crimes that Undermine Investment in Palestinian Penal Law. *An-Najah University Journal of Law and Economics*, 1(1), 23–32. <https://journals.najah.edu/journal/anujrle/issue/anujrle-v1-i1/article/2342/>
- Mittelstadt, B. (2017). The ethics of algorithms in judicial decision-making. *Harvard Law Review*. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2909885
- Mittelstadt, B. (2019). Ethics of AI in the judiciary. *AI & Society Journal*. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3391293
- Mohammad Namour. (2016). *Fundamentals of Criminal Procedures: Explanation of the Code of Criminal Procedure* (Vol. 4). Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Palestinian Basic Law. (2003).
- Palestinian Criminal Procedure Law. (2001).
- Parliament, European. (2021). *Artificial Intelligence and Fundamental Rights*. European Parliament.
- Pasquale, F. (2020). *The Black Box Society: The Secret algorithms That Control Money Intelligence Systems in Palestine: A Comparative Study*. Birzeit University, Institute of Law.
- Angwin, J. (2016). *Machine bias: There's software used across the country to predict future criminals. And it's biased against Blacks*. ProPublica
- Ghazal, Bayram. (2023). Law and artificial intelligence in Palestine. In *Artificial intelligence in Palestine: Market opportunities, challenges, and ethical considerations*. Arab Democratic Center
- BIPA. (2008). *Biometric Information Privacy Act*. Illinois.
- Black, H. (2019). *Judicial Impartiality and the Rule of Law*. Oxford University Press.
- Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2017). *Machine, Platform, Crowd: Harnessing Our Digital Future*. New York: W. W. Norton & Company.
- Burrell, J. (2016). How the machine "Thinks": Understanding opacity in machine learning algorithms. *Big Data & Society*, 3(1). <https://doi.org/10.1177/2053951715622512>
- Court, C S;. (2020). *AI and Judicial Reform in China*. Beijing: China Supreme Court.
- Court, Chinese Supreme. (2020). *AI in Judiciary: Innovations and Risks*. Chinese Supreme Court.
- EC. (2021). *AI Act: Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence*. European Commission. <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/proposal-regulation-laying-down-harmonised-rules-artificial-intelligence>
- EC. (2021). *AI in the Judiciary: Legal and Ethical Considerations*. European Commission.
- EC. (2021). *Regulatory Framework for Artificial Intelligence*. Brussels: European Commission.

- UNESCO. (2021). *Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381137>
- UNHRC. (2020). *Report on the Impact of Artificial Intelligence on Human Rights*. United Nations Human Rights Council.
- UNODC. (2020). *Artificial Intelligence and Criminal Justice: Legal Challenges*. United Nations Office on Drugs and Crime.
<https://www.unodc.org/ji/en/knowledge-products/artificial-intelligence.html>
- UNODC. (2021). *The Use of AI in Criminal Justice: Risks and Benefits*. United Nations Office on Drugs and Crime.
- van Dijck, J., Poell, T., & de Waal, M. (2018). *The Platform Society: Public Values in a Connective World*. Oxford University Press.
- Wachter, S., & Mittelstadt, B. (2019). A Right to Reasonable Inferences: Rethinking Data Protection Law in the Age of Big Data and AI. *Columbia Business Law Review*, 2(494).
- Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Why a right to explanation of automated decision-making does not exist in the general data protection regulation. *International Data Privacy Law*, 7(76) .
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2903469
- Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Why AI decisions need explanation. *Big Data & Society* .
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2903469
- Zarsky, T. (2013). Transparent predictions. *University of Illinois Law Review*, 1507.
<https://illinoislawreview.org/wp-content/ilr-content/articles/2013/4/Zarsky.pdf>
- and Information. Harvard: Harvard University Press.
- Predictice. (2022). *AI in French Courts: Case Study*. Predictice.
- Russell, S., & Norvig, P. (2020). *Artificial Intelligence: A Modern Approach* (Vol. Fourth Edition). London: Pearson Publishing.
- Saher Al-Waleed. (2015). *Explanation of the Palestinian Criminal Procedure Law: Part Two* (Vol. 1). Center for Arab Studies for Publishing and Distribution.
- Samah Awad, Marina Attallah, & Murad Al-Wakeel. (2024). The Role of Artificial Intelligence in the Application of Criminal Justice. *International Journal of Scientific Research and Sustainable Development*, 7(1), 222–231.
<https://doi.org/10.21608/ijrsrd.2024.333086.1072>
- Selbst, A. D., & Barocas, S. (2018). Fairness and bias in machine learning. *Harvard Law Review*.
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2477899
- Selbst, A., & Barocas, S. (2018). The intuitive appeal of explainable machines. *Fordham Law Review*, 87(1085) .
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3126971
- Smith, C. (2021). *AI and Criminal Justice: The Use of Predictive Analytics in Policing and Sentencing*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Tariq Zaghloul. (2023). Artificial Intelligence Algorithms and Predictive Criminal Justice: A Descriptive, Analytical, and Comparative Study. *Journal of Legal and Economic Studies*.
- UN. (1966). International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR). United Nations.

- Završnik, A. (2020). Criminal justice, artificial intelligence systems, and human rights. *European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice*, 28(3). <https://link.springer.com/article/10.1007/s12027-020-00602-0>